الوجود العسكري الامريكي في العالم تسهيلات أم تساهل ؟

مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ٧٤، ١٧ اكتوبر ١٩٨٥، باريس، ص ص ٢٧ - ٢٩

الأحد 31 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم *مصطفى نور الدين عطية*

الوجود العسكري الأمريكي في العالم

تسهيلات أم تساهل؟

الانتشار العسكري الاميركي في العالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية السياسية - الاقتصادية - الامنية التي وضعتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعملت على تعزيزها الادارات الاميركية المتعاقبة. هذه الاستراتيجية تتلخص في ضمان هيمنة اميركا على الاجزاء الحيوية من العالم والاستعداد الدائم للدفاع عن مصالحها الذاتية ومصالح حلفائها في اي بقعة يتهددها «الخطر السوفياتي» او خطر الحركات التحررية للشعوب الخاضعة للهيمنة الامبريالية! كيف تتوزع هذه القوات؟ وما اشكال وجودها خارج الولايات المتحدة؟

بقلم: مصطفى نور الدين عطية

لا تختلف الاستراتيجية العسكرية الاميركية، من حيث المبدأ،

و تختلف الاستراتيجية العسكرية الاميركية من قارة الى
باختلاف الموقف الجغرافي، الا من حيث الدرجة، اي انه اختلاف كمي وليس كيفياً. فوجود صراعات داخلية او محلية في هذه القارة او تلك، تتدخل فيها الولايات المتحدة بطرح مقولات مثل الخطر الخارجي - الشيوعي خاصة، والخطر الداخلي المتمثل في نمو حركة وطنية تعمل للخروج من اسر التبعية والتخلف، وتحاول احداث تغيير اجتماعي وسياسي للوصول لهذا الهدف.

هذه الاستراتيجية الاميركية وهي استمرار للطبيعة العدوانية للغرب الرأسمالي منذ نشأته والتي تطورت من القرصنة والنهب، الى الغزو والاحتلال المباشر، الى الهيمنة السياسية والعسكرية المباشرة، عبر تواجد القوة الضاربة الغربية على اراضي عشرات من البلدان، بالقرب من حدود دول اخرى او في مياهها الاقليمية. هذه الطبيعة العدوانية العسكرية، تدعمها هيمنة اقتصادية، واستراتيجية لتجويع البلدان المتخلفة، وزرع لنظم موالية لمصالح الغرب هنا وهناك، يشغلها ما تلتقطه من فتات موائده وعن ايجاد الحلول الناجعة لأزماتها الاقتصادية. هذا التداخل بين المصالح المحدودة لهؤلاء

الحكام التابعين للغرب الرأسمالي واستراتيجيته، وبين عدوانية الغرب وبخاصة الولايات المتحدة ومطامعها، هو ما يساعد على استمرار قوة وصلابة تواجدها في كل مكان بالعالم. ومن الغريب، ان الدعاية الامبريالية، تنجح في اقلاق الرأي العالمي بقضايا تكاد تكون ثانوية، مثل مسألة زرع الصواريخ برشينغ و«أس. اس ٢٠» في اوروبا برغم رفض شعوبها. وفي الوقت نفسه تجوب الاساطيل الاميركية العسكرية البحار والمحيطات على حدود سواحل بلاد العالم كل يوم، وتعبر اراضيها قوات الانتشار السريع، وتبني فيها القواعد العسكرية.

هذه القواعد العسكرية الاميركية، والتسهيلات التي تتمتع بها القوات الاميركية، نجدها في عديد من بلاد افريقيا، مثل الصومال وكينيا وجنوب افريقيا... يضاف الى تلك القواعد تسهيلات بحرية على شواطىء مصر الشمالية (للاسطول السادس) وفي البحر الأحمر ايضاً، بمثل هذه التسهيلات في الصومال.

والتسهيلات مصطلح مطاط، يتدرج من السماح بانشاء القواعد

العسكرية، الى السماح بمرور القوات، وتقديم الوقود والطعام الضروري، الى القيام بالاصلاحات. يضاف الى ذلك طبعاً تقديم الخبراء للانظمة الحليفة والتابعة، وتواجد القوات الاميركية عند الضرورة، للمحافظة على «المصالح الحيوية».. وشراء الاسلحة والمعدات الاميركية.

ويدخل في عداد البلاد التي تتمتع بهذه «المزايا»، اضافة الى مصر والصومال، زائير وليبيريا والسودان وتشاد والسنغال وبتسوانا (الملاصقة لانغولا).

اما في حوض البحر المتوسط فتملك الولايات المتحدة اكثر من ١١ قاعدة جوية وبحرية، و٣ قواعد تجسس (تنصت ومراقبة)، وقاعدتين للمشاة، و٤ قواعد للامدادات والتسهيلات والصواريخ العابرة للقارات... الى جانب قواعد لملاحظة حركة الملاحة، وقاعدة نووية.

وتوزع هذه القواعد على كل من ايطاليا واسبانيا وتركيا واليونان وحوض البحر المتوسط وهي قواعد ترتفع الاصوات الشعبية بالبلدان المتواجدة بها برفضها... وتولي الولايات المتحدة اهمية فائقة للمحيط

الهندي ومنطقة الخليج العربي فهو يشكل الطريق الأساسي لوصول ٨ ملايين برميل نفط يومياً الى السوق العالمي وموقع هام لمحاصرة «العدو السوفياتي»... لذلك يوجد للولايات المتحدة في المنطقة ١١ قاعدة عسكرية اثنتان منهما في الصومال، وواحدة في كينيا واخرى

بالبحرين وغيرها بالقرب من شواطىء عمان ويتوزع الباقي على استراليا والفيليبين وجزر اخرى في المحيط الهندي...

الخوف من اي شرق؟

تستند الدعاية الاميركية، في تفسير وجودها في تلك المنطقة من العالم، الى ان النظم الضعيفة في المنطقة والموالية للغرب تهددها بعض البلدان، ولا سيما ليبيا واثيوبيا واليمن الجنوبي وافغانستان!!، الى جانب احتمال التوسع السوفياتي او الايراني الذي يجب مواجهته. ومن هنا تأتي اهمية قوات الانتشار السريع، والتي تحل محل، او على الأقل تعوض انعدام وجود نظم قوية تلعب دور «كلب الحراسة» في المنطقة مثل ايران ما قبل الانقلاب ضد الشاه. ووضعت وزارة الدفاع الاميركية عديد من البرامج العسكرية التي تدعم وسائل الانتقال

والتحرك البحري والجوي لهذه القوات من اجل تحقيق هذا الهدف.

وتقوي الولايات المتحدة وجودها في المنطقة بعملية ربط الجسور بينها وبين اليابان وكوريا الجنوبية، وهي عملية تستند الى استراتيجية واحدة تتمثل في مواجهة كل توتر في المنطقة من شأنه ان يؤدي ولو من بعيد بالاضرار بما تسميه الولايات المتحدة «مصالح الغرب» في المنطقة.. وهذه الاستراتيجية تنفي النظرية التي يحاول بعض المفكرين الترويج لها.. وتتلخص هذه النظرية، في ان الغرب اشعل الحرب العراقية الايرانية، لكي يوجه ضربة الى الطاقة الاقتصادية اليابانية، وذلك بقطع شريان النفط العربي والايراني عنها... وكذلك لكسر التحرك الياباني - الصيني. اي توجيه ضربة للشرق الذي ينهض...

غير اننا نرى ان التحليل الاستراتيجي بعيد المدى، لا يعني اياً كان عمق النظرة التي يتمتع بها ان نبالغ في الابتعاد وجغرافياً عن «موقع او موضع» الصراع، خصوصاً انه يدور في منطقة تعمل

الامبريالية على استمرار حالة الشلل فيها الى الابد. اذ يتيح ذلك لهذه القوى الاستعمارية اعادة خلق علاقات جديدة في المنطقة وكذلك ترتيب نظام عالمي جديد، لا تلعب فيه بلدان هذه المنطقة الا دور التابع اقتصادياً وتكنولوجيا وسياسياً. واعادة الترتيب هذه هي حجر الزاوية، او الأساس الذي سيبدأ منه خروج النظام الرأسمالي العالمي من الأزمة الراهنة... ولذا فالجانب العسكري في عملية اعادة الترتيب عامل حيوي... اذ لا شك ان للاستراتيجية الاميركية بعداً جغرافياً وسياسياً. الا ان محاولة تفسير صراع محلي داخل هذه الاستراتيجية العامة يبدأ من المعطيات والظروف المتعلقة بالمنطقة محل الصراع. تستند الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة في آسيا، على حليفين اساسيين، هما اليابان وكوريا الجنوبية... يضاف اليهما مجموعة دول جنوب شرق اسيا (بروني واندونيسيا وماليزيا والفيليبين وتايلند وسانغفورة).

وتعتبر الادارة الاميركية، بحسب تعبير ريغان: «ان العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان، تشكل مفتاح السياسة الاميركية في آسيا». اي انه على رغم التنافس التجاري بين البلدين، تعد مسألة «امن

المنطقة». نقطة جوهرية في العلاقة بين البلدين... وهذا الانفتاح على اليابان لا ينفي استمرار وجود القوات الاميركية في المنطقة من خلال القواعد العسكرية، او بوجود كل من الاسطولين الاميركيين الثالث في المنطقة الشرقية من المحيط الهادىء والاسطول السابع في المنطقة الغربية من نفس المحيط وفي المحيط الهندي.

اما الدور الذي على اليابان ان تلعبه في الاستراتيجية الاميركية فهو تأمين سلامة طرق مواصلاتها في دائرة الف ميل بحري من حدودها، وذلك بقواها العسكرية الذاتية. في حين ان دور مجموعة دول جنوب شرق اسيا هو محاصرة فيتنام او تشكيل حلقة مغلقة حولها من خلال القواعد العسكرية الاميركية في الفيليبين والتسهيلات التي تعطيها كل من تايلند وهونغ كونغ وماليزيا.. يضاف الى ذلك التسليح الاميركي لكوريا الجنوبية.

واذا كان الوجود الاميركي يتأكد اليوم من خلال التفاهم المتبادل بين اليابان والولايات المتحدة والسماح بوجود اكثر من خمسين طائرة «إف ١٦» في قاعدة ميزاوا وحدها، وهي الطائرات التي تقرر ان تزود بدءاً من هذا العام بصواريخ نووية جو/ ارض يمكنها الوصول حتى

الأراضي السوفياتية. اما في الفيليبين، فمنذ عام ١٩٥١ تتمتع الولايات المتحدة بوجود اكبر قاعدتين عسكريتين لها في الخارج (القاعدة الجوية كلارك والقاعدة البحرية سوبيك باي).

وفي الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة، تعتبر باكستان حليف لا شك في اخلاصه. فبجانب الدور الذي يقوم به في مواجهة النظام في افغانستان، خصوصاً بعد التدخل السوفياتي، فان باكستان تشارك مباشرة او بشكل غير مباشر في اقلاق الهند التي تتهم بأنها حليف للاتحاد السوفياتي.

وتخص الولايات المتحدة باكستان بمساعدات بلغت اكثر من ٣ مليارات دولار في السنوات الخمس الأخيرة، خصص منها لسنة ٨٤ - ١٩٨٥ وحدها مبلغ ٦٣٠ مليون دولار منها ٣٢٥ مليون دولار كقروض لشراء أسلحة أميركية... وبالتالي تحتل الباكستان مرتبة مساوية لمرتبة كوريا الجنوبية التي خصتها الولايات المتحدة بـ٣,٥ مليارات دولار للفترة ما بين ٨٢ - ١٩٨٦.

وكما ترتبط الولايات المتحدة بمعاهدات ثنائية مع هذا البلد أو

ذاك، كذلك تحاول ان تقيم علاقات متعددة الأطراف بين هذه البلدان للمساهمة في استراتيجية واحدة لمحاصرة حركات التحرر الوطني ذات الفلسفات الجذرية التي تحاول الخروج من اسر التبعية والتخلف. وهذه التحالفات والمعاهدات نجدها على سبيل المثال بين ماليزيا وسنغافورة واوستراليا ونيوزلاندا وغيرها.

المسرح الافريقي

تشكل القارة الافريقية المسرح الأساسي لعمليات التدخل العسكري الاستراتيجي لمعظم البلدان الاستعمارية. فبلدان القارة كقطع الدومينو التي يلعب فيها هذا الطرف او ذاك وهي غنيمة للاقتسام او للمشاركة. والجديد هو حداثة وتسارع الدور الاميركي في القارة. وحيث لا يكون لاميركا وجود عسكري في هذه الدولة او تلك تقوم اسرائيل باكمال الدور. فالولايات المتحدة تنشر قواتها في كينيا والغابون وجمهورية افريقيا الوسطى وليبيريا وزائير حيث يوجد ايضاً خبراء اسرائيليون، وكذلك في بلدان اخرى مثل ساحل العاج..

ويعد نمو الحركات التحررية في المنطقة الافريقية العدو اللدود

للنظم الاستعمارية... يكشف مشكلة تشاؤم على سبيل المثال، عن الحمى التي تصيب هذه النظم عندما تشهد ان هناك احتمالاً ما بان يخرج نظام بلد متخلف من سيطرتها، خصوصاً اذا كان هذا البلد ينعم بثروة معدنية لم يتم بعد استخراجها واستغلالها على نحو مكثف. بل ترتفع حدة الحمى، اذا كان في هذا البلد مادة اولية «عزيزة» على الغرب الرأسمالي، مثل اليورانيوم، الضروري لتطوير المفاعلات النووية المدنية والعسكرية.

وينمو نفوذ الولايات المتحدة في افريقيا في فترة يعم فيها الضعف السياسي لمعظم النظم، تحت تأثير سوء الأوضاع الاقتصادية، والجفاف والمجاعة، والحروب المحلية والأهلية، وهيمنة نظم عسكرية غير ديمقراطية على اكثر من نصف دول القارة، وتفكك منظمة الوحدة الافريقية او خضوعها للقرار السياسي للولايات المتحدة والدول الغربية التي تضمن لها القروض من المؤسسات المالية الدولية، بل وتصدر المواد الغذائية الى القارة التي تعاني الجوع. وايا كانت

التناقضات الثانوية بين الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الرأسمالية الغربية، حول مشاكل اقتسام السوق العالمية وغيرها، فانها تنهض «لمد يد العون»، اذا تعرضت مصالح واحدة او اكثر من هذه الدول الحليفة في منطقة ما من العالم. ان ازمة تشاد مثلاً، وارتفاع حدة التوتر بين فرنسا وليبيا، اسفرا عن افشال اجتماع لمؤتمر منظمة الوحدة الافريقية في ليبيا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، حتى لا يتخذ في هذا المؤتمر قرارات تدعم وجهة نظر الطرف المناقض لمصالح الغرب، وخصوصاً فرنسا، في هذا الصراع. وكان

انعقاد المؤتمر في اديس ابابا بعد ذلك بستة شهور تأكيداً لانتصار وجهة النظر الغربية في هذا الصراع، بل «وخلع» يد ليبيا مرحلياً منه، وذلك بعد ان تدخلت الدول الرأسمالية وتحركت قوات الانتشار السريع من مصر، وحضرت طائرات الأواكس الى السودان، واقتربت حاملة الطائرات «ايزنهاور» من خليج سيرت وارسلت صواريخ مضادة للدبابات الى تشاد، بالاضافة الى خبراء عسكريين اميركيين،

وتثار قضية تلغيم البحر الأحمر التي اتهمت بها ليبيا. وليس من قبيل المصادفة ان تتضافر هذه العوامل ليتلوها صلح فرنسي - ليبي.

هذا النموذج من التآزر بين البلدان الاستعمارية لمواجهة مشكلة تتعرض فيها «المصالح الحيوية» الواحدة منها، او لمجملها، يعكس الطبيعة المركبة للصراع بين البلدان المتخلفة والعالم الراسمالي، والذي يتقدم فيه الطرف الأخير «لحل المشكلة» على طريقته، اي باستخدام وسائله الديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، للضغط ولفرض اراته. ويسهل هذه العملية، انقسام البلاد المتخلفة تحت وطأة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها، الى جانب عدم تعبير معظم النظم القائمة عن مصالح شعوب هذه البلاد. ولجوء بعض هذه النظم الى العدو التاريخي لهذه المصالح لحل مشاكل هذه النظم التي تدافع باخلاص عن مصالح القوى الرأسمالية الدولية.

يضاف الى ذلك عامل آخر يسهل من النفوذ الاميركي، ويتجلى في الحصار الذي تعاني منه الحركات الثورية، وسقوط بعض قيادتها في تحليلات خاطئة ومهادنة للنظم القائمة. الامر الذي يؤدي الى ابتعاد الجماهير عنها والالتفاف حول السلطة المعادية لمصالحه، باعتبار

شعاراتها اكثر اتساقاً وانسجاماً، ولأنها في النهاية اكثر خبثاً واكثر قدرة على «تنويم» هذه الجماهير وتضليلها..

ولعل السودان، في عهد نميري، من الامثلة النموذجية لاظهار الكيفية التي تلعب فيها الامبريالية الاميركية استراتيجية مزدوجة.. فهي من ناحية تدعم منذ السبعينات النظام الحاكم بعد القضاء على حركة هاشم العطا، وفقاً لمصادر غربية فإن النميري لم يكن الا صنيعة المخابرات الاميركية التي خططت الانقلاب الذي قام به عام ١٩٦٩) واعلان السودان تأييده لمعاهدة السلام بين اسرائيل ومصر، وطرد الخبراء السوفيات من السودان والسماح لرأس المال الاميركي، والغربي بشكل عام للحضور الى السودان.. ثم ارتفاع الدعم الاقتصادي والعسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة ليصل الى نحو ٢٥٠ مليون دولار سنوياً منها ٧١ مليون دولار مساعدات عسكرية... وكذلك اتباع سياسة مرنة فيما يتعلق بديون السودان البالغة ٩ مليارات دولار والتي اعيدت جدولتها خمس مرات منذ ١٩٧٨! وسقوط نظام النميري يطرح التساؤل عن الحدود التي يمكن النظام «الجديد» ان يذهب اليها في مواجهة فرض

[illegible] التي يمثل للنظام «[illegible]» ان [illegible] فيها في مواجهة فرض ارادة الولايات المتحدة عليه.. واعتذار النظام اخيراً عن المشاركة في المناورات المشتركة مع مصر والاردن والولايات المتحدة المعروفة بـ«برايت ستار»، يبررها الوضع السياسي في السودان في هذه المرحلة.

ومن جهة اخرى نجد ان الذين يمدون القوات المتمردة في جنوب السودان، هم اساساً الاسرائيليون، الحلفاء الأساسيون للولايات المتحدة، لتطبيق استراتيجيتها في المنطقة.. والمعنى الذي نخرج به من هذه السياسة المزدوجة – هو الوصول الى دعم كل من الطرفين للوصول الى تقسيم وحدة السودان، اذ بدءاً من هذا الانقسام يسهل قيام الولايات المتحدة، بدورها الاستراتيجي... فحليف تتنازعه الانقسامات والانشقاقات، هو خير حليف، وهو من يتمسك اكثر بصداقة من يقدم له بعض الفتات، بدلاً من ان يفقد كل شيء... فهو حليف يلهث خلف حاميه.

ويتطور الوجود العسكري للولايات المتحدة في افريقيا في السنوات الاخيرة، بعد ابتعاد الصومال عن الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٧،

ويأخذ هذا الوجود شكل قاعدة عسكرية في بربرا على البحر الأحمر والقيام بعمليات عسكرية مشتركة بين القوات الصومالية والاميركية في آب (اغسطس) ١٩٨٣، وهي العمليات المسماة «ايست ووند». يضاف الى ذلك كالعادة تواجد الخبراء العسكريين الاميركيين لتدريب القوات الصومالية، والمساعدات الاقتصادية والعسكرية. علماً ان المساعدات العسكرية للصومال ارتفعت من ٣٣ مليون دولار الى ٤١ مليون دولار بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥. وهذا الدعم للصومال لا ينفصل عن موقفها من الصراع في تشاد وتأييدها للسياسة الاميركية - الفرنسية في حل هذا الصراع. والأهم من ذلك هو وجودها على حدود مشتركة هي موضوع صراع مع النظام الاثيوبي الحليف للسوفيات، واعتباراً لموقع الصومال الجغرافي المواجه لليمن الديموقراطية والذي يمكن من التحكم في الملاحة عبر البحر الأحمر من خلال باب المندب.

والمعروف ان مراقبة حركة اساطيل الدول الأخرى عملية تمارسها الولايات المتحدة عند كل مداخل البحار ومخارجها. ويشار هنا الى التعاون القائم بين المغرب والولايات المتحدة وان على نطاق ضيق

والمتمثل في تقديم مساعدات للمغرب بلغت عام ١٩٨٤ نحو ٦٦ مليون دولار، والعمليات العسكرية المشتركة في هذه المنطقة من العالم التي تشهد منذ سنوات مراحل متفاوتة من التوتر بين دولها.

وفي منطقة اخرى ملتهبة بالصراع في افريقيا، تمتد اذرع الولايات المتحدة لتساعد نظام بتسوانا المجاور لأنغولا المتهم «بالشيوعية»، وكذلك، بالقرب من ناميبيا التي تعاني عدواناً مستمراً من حليف اميركي آخر هو نظام جنوب افريقيا العنصري.

العدوى الثورية

كانت الولايات المتحدة تعتبر اميركا اللاتينية قارة محررة حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، تنهب ثرواتها المعدنية الهائلة براحة بال منقطعة النظير ولكن مع بزوغ حركات التحرر الوطني، بعد ذلك بقليل ونضال الشعوب للتخلص من الاحتلال المباشر والنظم التابعة للاستعمار، بدأت تنتاب الولايات المتحدة حمى الغضب خاصة عندما قامت في كوبا، غير بعيدة عن شواطىء الولايات المتحدة

الجنوبية، ثورة اشتراكية. وقد اثارت مسألة كوبا صراعات حادة كادت تصل في نظر البعض الى حد التهديد بقيام حرب عالمية ثالثة، خصوصاً اثناء عملية الانزال في «خليج الخنازير» في عهد جون كندي. اما الآن فيأخذ التدخل الاميركي شكلاً مباشراً كما حدث في عملية تلغيم شواطىء نيكاراغوا، فضلاً عن الدعم المباشر للانظمة القمعية في هذه البلدان في اميركا اللاتينية التي تتمتع او تحاول ان تتمتع بقدر ولو ضئيل من الاستقلال السياسي.

في تلك المنطقة نجد ان الحضور الاميركي شديد الكثافة بالقرب من كوبا – في منطقة الكاريبي. فعلاوة على ٤ قواعد جوية تتواجد للولايات المتحدة ٥ قواعد بحرية وللغواصات وكلها موزعة بين بحر الكاريبي والمحيط الاطلسي. يضاف الى ذلك قاعدتان للقيادة والملاحظة والامدادات احداهما في جزيرة اندروس بين الشواطىء الجنوبية للولايات المتحدة وكوبا. وهذا الكم من القواعد يضاف اليه كم اكثر كثافة يتمركز في جزيرة بورتوريكو التي يوجد فيها وبالقرب منها عشرة قواعد واحدة منها بحرية واربع جوية والباقي للقيادة والملاحظة والامدادات العسكرية . اما في اميركا الوسطى، حيث

يوجد نظام نيكاراغوا الذي لا ترضى عنه الولايات المتحدة وتسلط عليه اتباعها في كوستاريكا من الجنوب وهندوراس من الشمال، الى جانب قيام الولايات المتحدة نفسها بتلغيم شواطئها بواسطة وكالة المخابرات الاميركية، وهذا ما ادى الى ارتفاع احتجاج وادانة دوليتين ضد الولايات المتحدة.

الى هذه الاعتداءات المباشرة، غير المقنعة، تخص الولايات المتحدة حليفها هندوراس بسبعة قواعد عسكرية تتمركز في احداها، وهي قاعدة كومياجوا، قيادة القوات الاميركية في المنطقة.

ويستند الوجود العسكري للولايات المتحدة، في اميركا الوسطى، على عدة افكار دعائية، تحاول ان تقنع بها الرأي العام الاميركي والعالمي. وهذه الافكار، هي «العدوى الثورية» التي تهدد كل دول المنطقة، بما فيها المكسيك، من حالتي كوبا ونيكاراغوا. وهذه النظرية القديمة، هي التي استخدمتها الادارة الاميركية منذ عقد من الزمن في القضاء على تجربة تشيلي في ظل الحكم الديموقراطي للرئيس الليندي وهو ما يجعلها تواصل تكتيكها ضد بلدان التحرر الوطني في

المنطقة، مثلما حدث عام ١٩٨٣ في جزيرة غرانادا التي يسكنها ١١٥ الف نسمة فقط..!! وهو تكرار للتدخل المباشر للولايات المتحدة في عام ١٩٥٤ ضد اربنز في غواتيمالا وفي جمهورية الدومينكان عام ١٩٦٥[٥].

وثمة فكرة اخرى هي «خشية» الولايات المتحدة من حدوث تعاون وتنسيق سوفياتي - كوبي يمنع وصول المساعدات والامدادات العسكرية الى اوروبا في حالة نشوب ازمة طارئة في اوروبا. ويعبر الرئيس ريغان عن هذه الفكرة يوم ١٠ اذار (مارس) ١٩٨٣ بقوله: «انهم يريدون ان يضعونا في حالة عجز عن تقديم المساعدات لأوروبا في حالة طوارىء»!. ويضيف فكرة اخرى امام الكونغرس بعد نحو شهر من هذا التصريح: «ان ثلثي التجارة الخارجية الاميركية تمر عبر خليج المكسيك في فترة السلام، ويمر فيه نصف النقل العسكري الحربي في فترة الأزمة او التوتر». يضاف الى تلك الاطروحات ما يتعلق بضمان عبور الصادرات الغربية وتأمين استقرار الأنظمة في هذه المنطقة او تلك وهي الاطروحة الأثيرة عن المصالح الحيوية للغرب وضرورة المحافظة عليها وتأمينها.

وجدير بالاشارة، ان الادارة الاميركية الحالية، تبني سياستها في منطقة الكاريبي، انطلاقاً من فكرة ان الزحف التقدمي حقق خطوات كبيرة في فترة رئاسة جيمي كارتر، اذ ان جزيرة غراندا شهدت انقلاباً عسكرياً يحمل هذا المعنى في اذار (مارس) ١٩٧٩!... ويضاف الى ذلك ان سمعة الولايات المتحدة العالمية تأثرت سلباً، وكذلك قل حجم مبيعاتها من السلاح وقلت مساعدتها العسكرية لاصدقائها في هذه المنطقة. وهذا ما يعني بالنسبة الى ادارة ريغان ضرورة «اعادة التوازن» في المنطقة لمصلحة نفوذ الولايات المتحدة ضد «الخطر الايديولوجي والسياسي والعسكري» للنظم التقدمية في الكارايبي والتي تساعد الحركات الثورية في المنطقة وتجهر برفض الهيمنة الامريكية في المنطقة!.

وليس مدهشاً ان تقلص الولايات المتحدة من صعود وتغلب احدى البلدان الرأسمالية الكبرى على بعض مظاهر الأزمة الدولية الراهنة، في الوقت الذي تعمل على تغطيس او اغراق الجميع فيها. ولكن المدهش هو ان تهتم ببلد مثل غراندا التي لا يزيد عدد سكانها عن سكان حي في مدينة اميركية. ولكن الفكرة التي تؤذي الادارة

الاميركية هو وصول معدل النمو الاقتصادي السنوي لهذا البلد القزم الى نحو ٦٪ وارتفاع مستوى المعيشة بنسبة ٣٠٪ وذلك في الفترة ٨١ - ١٩٨٢ اي بعد الانقلاب الثوري بقليل.

يضاف الى ذلك ان غرانادا لم تكن بلداً مكبلاً بديون خارجية لرأس المال الدولي! وكانت مغلقة امام الاستثمارات الأجنبية ولعل تعبير احد المسؤولين الاميركيين، على غزو الولايات المتحدة للجزيرة في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣، بواسطة قوات خاصة مكونة من ١٥ الف جندي له مغزى عميق، اذ يقول «الآن - اي بعد الغزو الاميركي - اصبح المستقبل الايديولوجي لغراندا مضموناً، ونعتقد ان هناك امكانيات حسنة للاستثمارات»! وهكذا ان عجزت الولايات المتحدة عن تغيير وضع ما بالطريقة الدبلوماسية، فإنها تحاول ان تغيره بالقوة، ولا تعوزها الأسباب والتبريرات.

تقوم الادارة الاميركية بهذا الدور مباشرة، اومداورة، فأساطيلها البحرية والجوية وقوات الانتشار السريع معدة في القواعد العسكرية

حدود الولايات المتحدة؟

يوجد للولايات المتحدة قوات عسكرية منتشرة في انحاء العالم يقدر عدد افرادها بأكثر من نصف مليون جندي (٥١٠٣٠٠ جندي) يتوزعون على اوروبا (٣٤٩٢٠٠ جندي) والمحيط الهادىء والشرق الأقصى (١٣٨٩٠٠ جندي) وجزر الأنتيل واميركا اللاتينية (٢٠٢٠٠ جندي) و٢٠٠٠ جندي في اماكن اخرى.

الى ذلك تحرك القيادة الاميركية في حالة الطوارىء نحو ٢٩٢ الف جندي من القوات الجوية وقوات الانتشار السريع ومشاة البحرية.

وتتكون الأساطيل الاميركية من اكثر من ٤٠٠ قطعة بحرية بين حاملات طائرات وغواصات وبوارج وقاذفات صواريخ وغير ذلك. ويشكل انتشار هذه الاساطيل (المتحركة) على المناطق الحيوية والاستراتيجية دعماً اساسياً لقواعد الولايات المتحدة الموزعة على عشرات البلدان. فالأسطول الثاني يتمركز في منطقة المحيط الاطلنطي (الاطلسي) والاسطول الثالث في شرق المحيط الهادىء، والسابع في غرب هذا المحيط وفي المحيط الهندي، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي. ويوجد الأسطول السادس في حوض البحر المتوسط، اما القوات البرية الاميركية في الخارج فيتمركز القسم الأكبر منها كالآتي: في اوروبا (٢١٦٧٠٠ جندي) منها في المانيا الغربية وحدها (٢٠٤٢٠٠ جندي) فضلاً عن ٤٣٠٠ جندي في برلين الغربية، وفي اليونان ٤٨٠٠ جندياً، وفي ايطاليا ٣٨٠٠ جندي وفي تركيا ١١٠٠ جندي، وفي نيوزيلندا ٨٨٠ جندياً، وهناك ٢٠٠٠ جندي في اماكن اخرى. وفي منطقة المحيط الهادىء ٣١٥٠٠ جندي وفي كوريا الجنوبية ٢٩٠٠٠ جندي وفي اليابان ٢١٠٠ جندي...

يضاف الى هؤلاء القوات «الشهيرة بـ«المارينز» التي تتوزع على هاواي، واليابان وجزر الأنتيل: في قاعدة (جونتانامو) في كوبا (٤٥٠) مارينز، وفي المحيط الهادىء (٢٥٠٠٠) وفي قاعدة اوكيناوا في اليابان، وفي المحيط الهندي ١٨٠٠ ...

اما السلاح الجوي الأميركي فينتشر منه خارج الولايات المتحدة (١٢٧ الف جندي)، في أوروبا ٩٠

الفاً، منهم ٢٧ الفاً في بريطانيا ونحو ١٥٠٠ طائرة عسكرية من كل نوع. وفي المانيا الغربية نحو ٤٠٢٠٠ جندي وعدة مئات من الطائرات. وفي نيوزيلندا نحو الفي جندي، وفي ايزلاندا ١١٠٠ جندي، وفي اسبانيا ٥٤٠٠ جندي، وفي ايطاليا ٥٢٠٠ جندي، وفي اليونان ٢٦٠٠، وفي تركيا ٣٨٠٠ جندي. فضلاً عن وحدات الاستطلاع ونحو اربعة الاف جندي في اماكن اخرى متفرقة.

ويبلغ عدد القوات الجوية الاميركية في المحيط الهادىء وهاواي نحو ٣٩ الف جندي. وفي جزر غيوم ٣٩٠٠ جندي وفي اليابان ١٥ الف جندي، وفي كوريا الجنوبية ١٠٥٠٠ جندي، وفي الفيليبين (٩١٠٠ جندي). اما في الشرق الأوسط فيوجد للقوات الجوية الاميركية في سيناء ١١٠٠ جندي من ضمن قوات المراقبة المتعددة الجنسية، اضافة الى ١٥٠٠ جندي في انحاء اخرى من مصر و٦٠٠ في السعودية.

للقيام بمهماتها الميدانية عندما يتطلب الأمر ذلك. وكذلك حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الكارايبي يشكلون قواتهم الخاصة المحلية المشتركة. تحت جناح الولايات المتحدة فقوات الدفاع المحلية لشرق الكارايبي. تشترك فيها كل من الدومينيك وسان فينسان وسانت لوسي وبرابودا وبرباد وانتيجوا وغبراندين وكلها جزر يعد سكانها بالآلاف فقط وتقدم الولايات المتحدة لهذا النوع من «حرس السلام» كل النفقات والأسلحة والذخيرة، وهذه تشكل بمعنى ما نوعاً من تنظيمات

«المرتزقة الدولة» تخدم هدف الولايات المتحدة الاستراتيجي في منطقة الكاراييبي.

ويقول الرئيس ريغان في تبرير تدخلاته المباشرة وغير المباشرة في شؤون دول اميركا الوسطى واللاتينية، ان هناك خطراً حقيقياً على بعض البلدان الصديقة في المنطقة، بل يذهب اكثر من ذلك الى القول انه «للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة يحدق بنا خطر حقيقي على حدودنا».

اما هنري كيسنجر فيستعمل في تعريفه بالسياسة الخارجية لأميركا عبارة شديدة الوضوح في مغزاها وان بدت ساذجة، فهو يقول: «اذا لم نستطع حل مسألة اميركا الوسطى فسوف يكون مستحيلاً ان نقنع الأمم المهددة في منطقة الخليج الفارسي، وفي غيرها من المناطق بأننا قادرون على الحفاظ على التوازن العالمي الشامل». وهي عبارة تكاد تكون «كلاسيكية»، يقول بها كل نظام امبريالي عندما يوجه اسلحته ضد حركة من حركات التحرر في هذه القارة او تلك. والمقصود منها اخافة البلاد التابعة من محاولات الخروج عن هذه التبعية، وطمأنة النظم الرجعية التي تجد في الادارة الاميركية حليفاً

كبيراً للدفاع عنها ضد اعدائها، في الداخل او الخارج.

وتكرر هنا التأكيد على اهمية البعد الاقتصادي المزدوج للاستراتيجية العسكرية والسياسية للولايات المتحدة، والذي لا يقف عند مزيد من بيع الأسلحة لهذه البلاد الصغيرة الفقيرة، وإنما يتعد ذلك الى تشجيع اقامة الشركات المتعددة الجنسية والاميركية في هذه البلدان، لتعميق درجة تعبيتها وتلجأ الادارة الاميركية الى اسلوب ملتو وخبيث لتحقيق هذا الهدف وذلك عبر دعم مشتريات هذه البلدان من الولايات المتحدة. ففي عام ١٩٨٣ بلغ حجم الأموال المخصصة بهذا الهدف نحو ٣٥٠ مليون دولار قدمتها الولايات المتحدة الى تلك الدول. ومن جهة اخرى تعفي الولايات المتحدة صادرات البلدان الصديقة في المنطقة الى الولايات المتحدة من الضرائب الجمركية. وهو ما يجعل لهذه السلع ميزة تنافسية امام السلع الواردة من اسواق بلدان اخرى «اقل صداقة» للولايات المتحدة. ومن جهة ثالثة، تشجع الولايات المتحدة رأس المال الاميركي على الخروج والاستثمار في هذه البلدان بتقديم كثير من الاعفاءات والميزات له. بهذه العملية تربط الادارة الاميركية البلدان الموالية لها «عسكرياً» بمجموعة الخيوط

التي تحركها معاً للوصول الى استمرار اداء هذه البلدان للدور الذي تريد الولايات المتحدة ان تلعبه. وهي لعبة تجيدها اميركا لسيطرتها على مؤسسات مالية دولية كبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبالتالي تعرف جيداً انه عندما يسقط بلد ما في شباكها فإن تحرره منها سيكلفه الكثير. فكم بلد في العالم تحمل حتى النهاية آلام المخاض وكسر اغلال تبعيته، وتمرد على الاستراتيجية الاميركية.

أي رسالة أو تعليق؟